عرض المدير الإقليمي للتقرير السنوي أمام اللجنة الإقليمية السادسة والستين عام 2019

أصحاب المعالي وزراء الصحة ورؤساء الوفود، المدير العام، السيدات والسادة،

يُشرِّفُني ويَسرُّني أن أعرض عليكم التقرير السنوي عن عمل منظمة الصحة العالمية في إقليم شرق المتوسط. ونركّز في دورة اللجنة الإقليمية هذا العام على موضوع "نعمل معاً لتحقيق أثر أكبر في البلدان". ويتضمن التقرير السنوي العديد من الأمثلة على عملنا معكم، وسأسلِّط الضوء على بعض منها في عرضي، لكن أوَدُّ التركيز في المقام الأول على الطريق التي تنتظرنا وعلينا أن نقطعها.

طرحتُ في العرض الذي قدمتُه إليكم العام الماضي - وكان أول عرض لي بعد تولي منصب المدير الإقليمي - رؤية منظمة الصحة العالمية الجديدة للإقليم، رؤية 2023، وأطلعتكم على هدفنا الأساسي لتحقيق الصحة للجميع وبالجميع. وأوَدُّ هذا العام أن أتناول بالتفصيل ما تنطوي عليه رؤية 2023. وسأتناول كل أولوية من أولوياتنا الاستراتيجية الإقليمية الأربع، وسأذكر بعض التحديات الرئيسية، وسأوضِّح استراتيجية المنظمة للتغلُّب على هذه التحديات في السنوات القليلة المقبلة. ولكن قبل ذلك، أوَدُّ التأكيد على رسالة رئيسية واحدة.

السيدات والسادة،

يواجه إقليمنا تحدياتٍ كثيرة.

وتفتقر أعداد كبيرة جداً من الناس إلى الرعاية الصحية التي يحتاجون إليها.

وعندما تُقدَّم الخدمات، تكون جودتها رديئةً وتأثيرها محدوداً.

وحتى في تلك البلدان التي لديها موارد كافية، لا ترقى النُظُم الصحية في أكثر الأوقات إلى المستوى المنشود، ويتخذ كثير من الناس خيارات غير صحية في حياتهم.

وعلاوةً على ذلك، تواجه العديد من البلدان العواقب الصحية والإنسانية المُدمِّرة لحالات الطوارئ على نطاق غير مسبوق.

لكن المشاكل ليست هي الجزء الوحيد في القصة. فالنجاح ممكن حتى في الظروف الصعبة. وبالفعل تُحرِز بلدان شرق المتوسط تقدماً مُشجِّعاً، وتُبدِع في العديد من مجالات الصحة العامة المختلفة. وقد رأيتُ ذلك بنفسي رأي العَيْن. وكما قلتُ في كلمتي هذا الصباح، لقد زرتُ 20 بلداً من بلدان الإقليم الاثنين والعشرين منذ أن توليتُ منصبي في حزيران/يونيو العام الماضي. وتأثرت كثيراً بما رأيتُه - نعم رأيت معاناة فظيعة، لكني وقفتُ أيضاً على نماذج رائعة ومُلهِمة تُجسِّد العمل الشاق والصمود والأمل.

وننظِّم على هامش هذه الدورة للجنة الإقليمية معرضاً يبرز قصص النجاح التي تحققت في مختلف بلدان الإقليم - وهذا المعرض مجرد مجموعة مختارة في عجالة من مبادرات كثيرة يجري تنفيذها لا يملك المرء سوى

أن يقف أمامها إجلالاً. ونعتزم عرض المزيد من القصص في السنوات المقبلة. ذلك لأن التغيير نحو الأفضل أمر ممكن في إقليمنا. ونستطيع تحقيق ذلك. بل إنه يتحقق بالفعل. وهذه هي الرسالة الأساسية التي أوَدُّ أن أنقلها إليكم - وإلى العالم.

وبهذه الروح المتفائلة والقادرة على العمل، أنتقل إلى أولويتنا الاستراتيجية الأولى، وهي: توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة.

فقد شرُفتُ بالانضمام إلى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية الدكتور تيدروس والزملاء لحضور الاجتماع الأول الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التغطية الصحية الشاملة الذي عُقِد منذ ثلاثة أسابيع. وكان حدثاً بارزاً. وكما تعلمون، أصدر قادة العالم إعلاناً سياسياً تعهدوا فيه بمضاعفة الإجراءات الرامية إلى التقدم صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة باعتبارها أحد أهداف التنمية المستدامة.

وكان من دواعي سروري أن كنت شاهداً على إطلاق هذا الوعد العالمي، وزادت فرحتي عندما ذكرت أن إقليم شرق المتوسط قد قاد العالم إلى قطْع مثل هذا الالتزام العام والواضح. ففي أيلول/سبتمبر 2018، وقَّعت جميع بلداننا الاتفاق العالمي بشأن التغطية الصحية الشاملة 2030 وإعلان صلالة، وتعهَّدت بالعمل معاً لتسريع وتيرة التقدُّم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة على أساس الرعاية الصحية الأولية.

ولكن حان الوقت الآن للوفاء بهذا الالتزام، فنظرة على النتائج تكشف لنا أن إقليم شرق المتوسط متأخر. ويؤكِّد أحدث تقرير عالمي عن رصد التغطية الصحية الشاملة، نُشر الشهر الماضي، أن التغطية بالخدمات الصحية الأساسية في الإقليم أقل بكثير منها في معظم أقاليم العالم الأخرى.

لذا، يتعيّن علينا عمل الكثير. فتحقيق التغطية الصحية الشاملة يتطلب العمل على أربع جبهات:

- تطوير نُظُمٍ صحية متكاملة وشاملة، بما في ذلك نُظُم الحماية المالية حتى يتيسر للجميع الحصول على الرعاية؛
- وضمان تقديم الخدمات الصحية على يد مهنيين مُدرَّبين تدريباً جيداً؛
- والتأكد من الجودة العالية للبنية الأساسية والمعدات والأدوية؛
- وتنفيذ تدخلات ذات أثر كبير لمكافحة الأمراض وحماية الصحة؛
- وجمع المعلومات وتحليلها لقياس التقدم وتوجيه عملية صنع القرار.

وتعمل المنظمة معكم من أجل تعزيز النُظُم الصحية. ويهدف إطارنا الإقليمي للعمل بشأن الارتقاء بالتغطية الصحية الشاملة إلى توجيهكم لتحديد التدابير المناسبة لبلدانكم وتنفيذها، وهذا الدعم تُعزِزه استراتيجيتنا الإقليمية الجديدة الآن تأييداً لرؤية 2023 التي تهدف إلى تركيز عملنا لتحقيق أقصى قدر من التأثير. واسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى بعض المبادرات الرئيسية الأخيرة في هذا الصدد.

فقد أنشأنا منتدى برلمانياً جديداً معنياً بالتغطية الصحية الشاملة، يضم راسمي السياسات السابقين والحاليين من جميع أنحاء الإقليم للنظر في جميع التحديات والفرص المتعلقة بتوسيع نطاق التغطية الصحية.

وأعددنا حزمة إقليمية من المنافع الصحية ذات الأولوية، وسنعمل الآن على دعم كل بلد في تكييف هذه الحزمة بما يتلاءم وخصوصياتكم الوطنية، واختيار الخدمات الصحية الأساسية التي ينبغي أن تنعم بها شعوبكم جمعاء.

ونتعاون مع البلدان ومع الجامعة الأمريكية في بيروت من أجل الشروع في تنفيذ برامج تأهيلية في مجال طب الأسرة للمساعدة في سد العجز في أطباء الأسرة المؤهَّلين.

وأطلقنا مبادرة لقياس الرعاية الصحية الأولية وتحسينها، بالتعاون مع شركائنا في اليونيسف ومؤسسة بيل وميليندا غيتس والمنظمة العالمية لأطباء الأسرة، لتتبع التقدم المحرَز في مجال الرعاية الصحية الأولية في الإقليم من خلال إجراء تحليل مقارن دقيق - فالحكمة تقول إن ما يمكن قياسه يمكن إنجازه.

وتتيح هذه الدورة للجنة الإقليمية العديد من الفرص المهمة للنهوض بالعمل على تعزيز النظم الصحية.

وسندعوكم إلى النظر في إطار عمل جديد لتعزيز القدرة المؤسسية للبلدان على رسم السياسات المُسنَدة بالبيّنات، ويأتي هذا الإطار تتويجاً لمسار عمل طويل هدف إلى تقوية قاعدة البيِّنات اللازمة لرسم السياسات الصحية. إذ تستطيع البيّنات الأجود والأدق أن تدعم اتخاذ قرارات أفضل وتحقيق نتائج أفضل في نهاية المطاف، غير أن قاعدة المعرفة الخاصة بالسياسات الصحية في الإقليم ليست على المستوى المطلوب من التطور ولا يُستفاد منها كما ينبغي. وهذا الأمر يجب أن يتغير.

ونعرض أيضاً إطاراً جديداً يُعنى بقطاع المستشفيات. إذ تستأثر المستشفيات بحصة كبيرة من الإنفاق العام على الصحة في الإقليم. ونحتاج إلى إعادة توجيه تقديم الخدمات لتتمحور حول الرعاية الصحية الأولية والتأكُّد من إدماج جميع المستشفيات في نظام يعتمد على الرعاية الصحية الأولية.

وسنعرِض تحليلاً للقوى العاملة التمريضية في الإقليم. فلن تتحقَّق التغطية الصحية الشاملة دون توفُّر أعداد كبيرة من الممرضات اللاتي يتمتعن بمهارات عالية، لكن لا يوفِّر إقليم شرق المتوسط ما يكفي. والسنة المقبلة هي السنة الدولية للممرضة والقابلة. لذا، دعونا نستفيد من زخم تلك الحملة حتى تتوفر القوى العاملة التي نحتاج إليها في نهاية المطاف. وقد أطلنا الحديث عن هذا الموضوع لفترة كافية.

ولعل الأهم من ذلك كله أن توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة يعني تنفيذ تدخلات فعَّالة لمكافحة الأمراض. ويتعيَّن علينا إنجاز الكثير في هذا الجانب أيضاً.

فالأمراض السارية وحالات الإصابة بها تُزهِق أرواح الملايين من الناس. وهناك 36 مليون شخص في الإقليم مصابين بالتهاب الكبد الفيروسي B وC المزمنَيْن - وهو أعلى معدل انتشار في العالم. وظهرت من جديد الأمراض المنقولة بالنواقل مثل الملاريا وداء الليشمانيات. ويزداد عدد المصابين بفيروس العوز المناعي البشري في الإقليم بوتيرة أسرع من أي إقليم آخر من أقاليم المنظمة، ولا يحصل سوى شخص واحد من كل خمسة من المصابين بالمرض على العلاج بمضادات الفيروسات القهقرية.

والأفظع من ذلك أن اليمن يشهد أسوأ فاشية للكوليرا في تاريخ العالم. إذ يعاني زهاء مليونَيْ شخص من عدوى يمكن الوقاية منها بالماء النظيف أساساً.

ولا ينبغي أن يَحدُث أي من هذه الأمور. فهذه الأمراض يمكن، بل يجب، الوقاية منها أو مكافحتها من خلال تدخلات معروفة وفعَّالة للغاية.

وتعمل المنظمة في إطار استراتيجيتنا الإقليمية على تعزيز النظم الرامية إلى الوقاية من الأمراض السارية ومكافحتها من خلال:

- الترصُّد الفعال، والفحوص المختبرية من أجل الكشف المبكر والتحري الموثوق به؛
- والوقاية من العدوى ومكافحتها لوقف الفاشيات قبل بدايتها؛
- وتقديم الخدمات لعلاج المصابين وتقديم يد العون إليهم للتعامل مع حالاتهم الصحية.

والأهم من ذلك كله أننا نشجِّع التمنيع وندعمه. ويجب أن تشمل التغطية الصحية الشاملة تزويد الجميع بلقاحات عالية الجودة وذات فعالية مُثبَتة يمكنها أن تحميهم ومجتمعاتهم من العديد من التهديدات المُعدِية.

ويَسرُني أن أبلغكم أننا نُحرِز تقدماً في التصدي لبعض الأمراض السارية بفضل العمل المنسَّق والمستدام على المستوى القُطري مع العديد من الشركاء.

فقد جرى التحقق من القضاء على الحصبة في البحرين وعُمان وأيضاً هنا في جمهورية إيران الإسلامية منذ وقت قريب جداً.

وجرى التحقق من القضاء على الحصبة الألمانية في هذه البلدان الثلاثة.

وأُعلِن القضاء على تيتانوس الأمهات والمواليد في جيبوتي في عام 2018.

ولعل الإنجاز الأكثر إبهاراً هو التحقق من القضاء على داء الفيلاريات اللمفي في اليمن، رغم جميع التحديات التي تواجه هذا البلد.

وتُثبت هذه الإنجازات أن النجاح في متناول أيدينا. ويمكننا تحقيقه عندما نعمل معاً. والظروف الصعبة ليست مبرِراً. ولكن يتعين علينا بذل مزيدٍ من الجهد. ورغم الجهود المضنية المبذولة، لا يزال طفل واحد من بين خمسة أطفال لا يحصل على جرعة واحدة على الأقل من لقاح الدفتريا والتيتانوس والسعال الديكي. وتضمَّنت المناقشات التقنية التي عُقدت أمس قبل اللجنة الإقليمية جلسة مهمة حول خطة العمل الإقليمية الخاصة باللقاحات. وكلي أمل أن نتمكَّن معاً من الوصول إلى غايتنا النهائية، وأن نضمن تغطية الجميع باللقاحات مع عدم تخلُّف أحد عن الركب.

[توقف مؤقت]

ويقودنا ذلك للحديث عن أولويتنا الاستراتيجية الثانية، وهي حماية الناس من حالات الطوارئ. فكما تعلمون جيداً، يواجه إقليم شرق المتوسط حالياً حالات طوارئ على نطاق غير مسبوق.

ويحتاج أكثر من 70 مليون شخص في الإقليم إلى المساعدات الإنسانية – وهو ما يزيد على 53% من الإجمالي العالمي.

والإقليم هو مصدر العدد الأكبر من النازحين قسراً.

ويضم العدد الأكبر من النازحين قسراً - 25.4 مليون في نهاية عام 2018، مع ما يعنيه ذلك كله من الاحتياجات الصحية، والضغط الواقع على النُظُم الصحية، وخطر الإصابة بالأمراض، إلى غير ذلك من الأمور.

وتعمل المنظمة بهمة ونشاط مع مجموعة من الشركاء لتقديم يد العون إلى من يحتاجون إليها. ونستجيب في الوقت الحالي لخمس عشرة طارئة في الإقليم، منها 3 حالات طوارئ من الدرجة الثالثة، ونرصد كذلك 21 حدثاً من أحداث الصحة العامة في جميع أنحاء الإقليم.

وعزَّزنا في السنوات الأخيرة إدارتنا لحالات الطوارئ، بما في ذلك تنفيذ نظام إدارة الأحداث وأفضل الممارسات العالمية الأخرى في مجال الطوارئ. وترتبت على ذلك فوائد واضحة، منها تقديم استجابة أسرع وأكثر فعالية لحالات الطوارئ الحادة، مثل الفيضانات التي وقعت مؤخراً هنا في جمهورية إيران الإسلامية، وتصاعد العنف في ليبيا، وفاشية الكوليرا الحالية في اليمن.

وبالرغم من التحديات التشغيلية الكثيرة، نُحدِث بالتعاون مع الشركاء أثراً حقيقياً على مستوى البلدان.

ففي اليمن، شُفي من سوء التغذية الحاد والوخيم أكثر من 85% من الأطفال بما يتماشى مع المعايير الدولية.

وفي فلسطين، أنقذ مسار جديد لإحالة الإصابات الشديدة - ساعدت المنظمة في إرسائه - حياة ما يصل إلى 1700 شخص.

واضطلع مركز المنظمة للإمدادات اللوجستية في دبي بدور فارق في سرعة توزيع الأدوية المُنقِذة للحياة والمستلزمات والمعدات. ووسَّعنا طاقة مستودعنا من 3000 إلى 14000 متر مربع. وغدا هذا المركز أصلاً عالمياً على الرغم من أنه يخدم الإقليم في المقام الأول. وأرسل المركز في عام 2019 إمدادات إلى 24 بلداً في ثلاثة من أقاليم المنظمة.

كما نسعى جاهدين للوقاية من آثار حالات الطوارئ أو الحد منها إلى أقل مستوى قبل أن تبدأ من خلال دعم البلدان لتقييم جميع الأخطار والتأهُّب لها. واستكملت الآن ثمانية عشر بلداً من بلدان الإقليم عملية التقييم الخارجي المشترك لاختبار وتعزيز قدراتها المطلوبة بموجب اللوائح الصحية الدولية، واستكملت سبعة عشر بلداً خطط عملها الوطنية للأمن الصحي وقدَّرت تكاليفها. والتحدي الذي ينتظرنا جميعاً هو تنفيذ هذه الخطط.

وتركِّز الاستراتيجيات العالمية والإقليمية الجديدة للمنظمة تركيزاً متزايداً على تعزيز النُظُم الصحية حتى تصمد في وجه حالات الطوارئ وتتعافى منها، وعلى الاستفادة من آثار الأزمات باعتبارها فرصةً لإعادة البناء على نحو أفضل. ونستكشف طرقاً مبتكرة في الإقليم لتعزيز التأهب وللحفاظ على الخدمات الصحية، بل تحسينها، أثناء الطوارئ وبعدها.

فعلى سبيل المثال، أعددنا مجموعة جديدة تحتوي على معدات التشخيص الأساسية والأدوية الأساسية للمساعدة في التدبير العلاجي للأمراض غير السارية الأكثر شيوعاً في أوضاع الطوارئ.

ونستعين بالمركز الإقليمي لعمليات الطوارئ في إجراء تمارين المحاكاة وتنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ الفعلية. وأنشأنا مؤخراً مختبر النُظُم الصحية في حالات الطوارئ، وهو وحدة جديدة بالمكتب الإقليمي تُعنى باستكشاف قدرة النُظُم الصحية على الصمود.

السيدات والسادة،

لا يزال انتشار شلل الأطفال على الصعيد العالمي يمثّل طارئة صحية عامة تسبب قلقاً دولياً. فقد ارتفعت حالات الإصابة بفيروس شلل الأطفال البري في أفغانستان وباكستان ارتفاعاً حاداً، الأمر الذي يهدد بانتشار الفيروس على الصعيد الدولي في الإقليم وخارجه. وتثبت الفاشية المستمرة لفيروس شلل الأطفال الدائر المشتق من اللقاحات في الصومال والبلدان المجاورة في الإقليم الأفريقي أن فيروسات شلل الأطفال لا تعترف بالحدود.

أعلم أن الجميع يستشعر هذا الخطر، لا سيّما الفِرَق العاملة في باكستان وأفغانستان. فلنضاعف جهودنا، لأن استئصال شلل الأطفال هو أحد أفضل الاستثمارات التي يمكنكم القيام بها. ونستطيع إيجاد عالم خالٍ من شلل الأطفال، ليس هذا فحسب، بل يمكننا أيضاً إعادة نشر جميع القدرات والموارد التي حُشِدت لمكافحة شلل الأطفال والاستفادة منها في مجالات أخرى للعمل بعد القضاء على شلل الأطفال.

وتستعد المنظمة للانتقال في مجال شلل الأطفال على الصعيد العالمي وفي الإقليم. وقد عقدنا اجتماعاً تشاورياً رفيع المستوى في المكتب الإقليمي الشهر الماضي، وأعدنا للتو تشكيل لجنة توجيهية لتوجيه عملية الانتقال في الإقليم. وتعمل فرق شلل الأطفال بالفعل في حملات التمنيع ضد الأمراض الأخرى، ووُسِعت ولاية الفريق الاستشاري الإسلامي لتشمل صحة الأمهات والأطفال بوجه أعم. وسنعمل بمنهجية للحصول على أقصى قيمة من هذه الأصول وغيرها.

وخلاصة القول أن الانتصار على شلل الأطفال يُبشر بأن يكون انتصاراً حقيقياً لنا جميعاً - لكننا بحاجة إلى الحفاظ على الزخم وإنجاز المهمة. حتى النهاية.

وسوف تطلعون في وقت لاحق اليوم على تقارير مرحلية أوفى عن كلٍّ من استئصال شلل الأطفال وعمل برنامج المنظمة للطوارئ الصحية، ولكن هناك قضية أخرى أحتاج إلى تسليط الضوء عليها - ويُحزنني أنها ذات القضية التي اضطررت إلى تسليط الضوء عليها العام الماضي.

إذ لا يزال إقليمنا يُبتلَى بالهجمات التي تستهدف العاملين الصحيين. وفي كثير من الأحيان، يضطر الأشخاص المتفانون - من منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات - إلى المخاطرة بحياتهم لتقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها في حالات الطوارئ. وخلال عام 2018، وثَّق نظام ترصُّد الهجمات على مرافق الرعاية الصحية التابع للمنظمة 725 هجوماً في الإقليم أفضى إلى 137 وفاة، وقد وقعت هذا العام هجمات أكثر راح ضحيتها أعداد أكبر.

وهذه معرَّة. وأمر يندى له الجبين. وتتنافي هذه الهجمات مع القانون الإنساني الدولي والحق في الصحة، ويجب أن تتوقف. وأدعوكم جميعاً إلى التكاتف وحماية العاملين الصحيين.

[توقف مؤقت]

أما أولويتنا الاستراتيجية الثالثة فهي تعزيز الصحة والعافية في صفوف جميع الأشخاص في الإقليم. ولا يقتصر تعزيز الصحة على مسألة إذكاء الوعي؛ بل يستلزم كذلك منا التصدي لعوامل الخطر ومعالجة المحدِّدات الأساسية وراء اعتلال الصحة. ويعني مواجهة العادات الثقافية المتأصلة بعمق، والوقوف في وجه الظلم وعدم الإنصاف، وتمكين الناس من تولي المسؤولية عن حياتهم وصحتهم.

وتكفي بعض الإحصاءات لتوضيح حجم المهمة التي يتعيّن علينا الاضطلاع بها. فإقليم شرق المتوسط يسجّل ثاني أعلى معدل لوفيات المواليد في العالم وثاني أعلى معدل لوفيات الأطفال والمراهقين.

وقضى أكثر من 800 ألف طفل في الإقليم نحبهم قبل بلوغهم سن الخامسة في عام 2017، تعيش غالبيتهم العظمى في تسعة بلدان فقط.

كما أن معدل وفيات الأمهات مرتفع هو الآخر، إذ تموت 166 أماً من كل 100 ألف ولادة حية.

وعندما نحلل أسباب هذه الوفيات، يتضح كثيراً دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتُعد عدم المساواة في الدخل بين البلدان وداخلها أمراً بالغ الخطورة، وكذلك التفاوتات بين الجنسين والتدهور البيئي، وفوق كل ذلك النزاع العنيف.

وما يقرب من نصف من يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في الإقليم دون سن 18 عاماً.

ويمكن الوقاية من حوالي نصف جميع الوفيات التي تقع في صفوف الأطفال دون سن الخامسة من خلال تدخلات تنفذها قطاعات أخرى غير قطاع الصحة مثل التعليم، والمياه والإصحاح، والبنية الأساسية.

وفي الوقت نفسه، فإن الأسباب الرئيسية للوفاة في صفوف المراهقين - المتمثّلة في العنف الجماعي والتدخل القانوني، والإصابات الناجمة عن التصادمات على الطرق، والعنف بين الأشخاص، واعتلالات الأمومة، وإيذاء الذات - يمكن الوقاية منها بدرجة كبيرة.

وتستلزم معالجة الأسباب المتجذرة لوفيات الأطفال والبالغين اتخاذ إجراءات متضافرة ومتسقة في جميع القطاعات. ومن البديهي أنه لن يتحقق ذلك فوراً، لكن يَسرُّني أن أرى بوادر إجماع متزايد على التغيير.

وفي دورة اللجنة الإقليمية في العام الماضي، اعتمدت الدول الأعضاء قراراً يدعو إلى توسيع نطاق نهج الصحة في جميع السياسات.

وشهد العام نفسه إطلاق منتدى إقليمي جديد لمشرعي السلامة على الطرق حتى يستطيع راسمو السياسات أن يدعم بعضهم بعضاً وأن يتبادلوا أفضل الممارسات في هذا المجال.

ونعمل منذ فترة قريبة جداً على إعداد برامج تدريبية للقيادات الصحية بما يتماشى مع أحد أهدافنا الاستراتيجية الرئيسية: ونُفِّذت دورتان حتى الآن بالتعاون مع الشركاء مثل كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة وكلية هارفرد للطب، وسيجري تنفيذ المزيد خلال الفترة المقبلة.

وتتضمن دورة اللجنة الإقليمية هذا العام الخطوة الأخيرة من عملنا المُكثَّف الرامي إلى تعزيز الصحة في المراحل الأساسية من الحياة، وتتمثل هذه الخطوة في مقترح بإطار تنفيذي إقليمي جديد وشامل لإنهاء وفيات حديثي الولادة والأطفال والمراهقين التي يمكن الوقاية منها وتحسين صحتهم ونمائهم.

ونقترح كذلك تدابير جديدة ومهمة لتوجيه مساعينا المشتركة في مواجهة عوامل الخطر المرتبطة بالأمراض غير السارية مثل أمراض القلب والأوعية الدموية، والسرطان، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة، والسكري. وهذه أولوية عاجلة. إذ راح ضحية الأمراض غير السارية 2.6 مليون شخص في الإقليم في عام 2016 وحده، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى أكثر من 3.8 ملايين شخص بحلول عام 2030. ونحن بحاجة إلى تكثيف العمل على نطاق واسع لتحقيق الغاية 3-4 من أهداف التنمية المستدامة التي ترمي إلى تخفيض الوفيات

المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية (غير السارية) بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام 2030.

وهذا هو السبب وراء معركتنا الطويلة ضد التبغ. وسنطلق اليوم حزمة جديدة من المعلومات عن إنهاء تدخل دوائر صناعة التبغ في الجهود الرامية إلى مكافحته، وهذه الحزمة هي الخطوة الأحدث من عملنا في هذا المضمار.

ونسعى كذلك جاهدين لتحسين التغذية في الإقليم. وندعوكم في دورة اللجنة الإقليمية هذه إلى اعتماد مسودة استراتيجية حول التغذية والنُظُم الغذائية الصحية، بما يساعد في التصدي لمشكلات نقص الوزن والسمنة والأمن الغذائي.

وندعوكم في هذه الجلسة إلى اعتماد إطار عمل جديد للتصدي لمشكلة قديمة ومستمرة على نحو مستعص، وهي أمراض القلب الروماتيزمية التي تُعَدُّ السبب الرئيسي لوفيات القلب التي يمكن الوقاية منها في صفوف الأشخاص دون 25 عاماً، ويمكنكم إنقاذ حياة الشباب إذا اعتمدتم هذا الإطار ونفذتم الإجراءات التي يوصِي بها.

ونقدِّم نسخة محدَّثة من إطار العمل الإقليمي بشأن الأمراض غير السارية تأخذ في الحسبان التغييرات المهمة في الاستراتيجية العالمية بشأن الأمراض غير السارية التي أعلن عنها الإعلان السياسي العام الماضي. ويقر النهج الجديد، فيما يقر، بالخطر الداهم لتلوث الهواء، وبأهمية التدبير العلاجي للأمراض غير السارية في حالات الطوارئ.

ونعرض كذلك إطار عمل جديداً بشأن تعاطي المواد بهدف تيسير استجابة منسَّقة ومتعددة الأبعاد لهذه القضية الهامة من قضايا الصحة العامة والتنمية.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأحثكم على حضور الاجتماع العالمي المعني بتسريع وتيرة التقدم صوب تحقيق الغاية 3-4 من أهداف التنمية المستدامة، الذي سيُعقد في مسقط، عُمان، في كانون الأول/ديسمبر.

وتتمثَّل أولويتنا الاستراتيجية الإقليمية الأخيرة في تحويل منظمة الصحة العالمية نفسها، للتأكد من أننا في أفضل وضع لدعمكم وتعظيم تأثيرنا الإيجابي حيثما يكون مهماً - على أرض الواقع. لقد انتهينا الآن تقريباً من الاستعراض الوظيفي الذي بدأ العام الماضي لعمليات المنظمة على المستوى القُطري، وأُجري أيضاً تقييم شامل للمركز الإقليمي لصحة البيئة في عَمَّان. وستخضع كل إدارة من إدارات المكتب الإقليمي للاستعراض العام المقبل، لتعظيم الاستفادة من جميع مواردنا بما يتماشى مع أولوياتنا الاستراتيجية. كما نعمل على تعزيز وظائفنا فيما يتعلق بالاتصالات الاستراتيجية وتعبئة الموارد. وقد شُكِّل فريق إقليمي معني بالتحوّل للإشراف على كل هذه الإصلاحات المهمة.

لكن تحويل المنظمة لا يقتصر على تغيير الهياكل فحسب، بل يعني تغيير ثقافتنا كذلك لذا، نتبنَّى بشغف ميثاق المنظمة الجديد للقيم الذي قدَّمه الدكتور تيدروس العام الماضي.

ونعزِّز مواءمتنا مع المقر الرئيسي للمنظمة حتى نتمكَّن من تقديم خدمة سلسة باعتبارنا "منظمة واحدة". ونستقطب مزيداً من المتدربين والزملاء من الإقليم وخارجه، لضخ دماء جديدة في المنظمة وإعطاء دفعة قوية لقادة المستقبل في مجال الصحة.

ونسعى إلى تعزيز شراكاتنا وتوطيد أواصرها. ويشمل ذلك توسيع شبكة المراكز المتعاونة مع المنظمة، وتعزيز تعاوننا مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والوصول إلى أصحاب المصلحة الآخرين.

وكان من دواعي سروري أن شهدتُ إطلاق خطة العمل العالمية بشأن تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في نيويورك الشهر الماضي. وتضم هذه المبادرة الجديدة 12 منظمة متعددة الأطراف للعمل مع البلدان من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالصحة. إننا بحاجة إلى بذل جهد متضافر لتسريع وتيرة التقدم وتحويل الأهداف الطموحة لخطة التنمية المستدامة إلى حقيقة واقعة، وسنعقد منتدى الصحة الإقليمي لجميع شركائنا الرئيسيين العام المقبل.

وتظل علاقتنا ببلدان الإقليم هي العلاقة الأكثر أهمية على الإطلاق.

الطريق أمامنا شاقة.

ويتعيَّن علينا إنجاز المزيد.

ولكن إذا عملنا جميعاً معاً، فإنني أثق بقدرتنا على إحداث تأثير إيجابي كبير على صحة سكان الإقليم وحياتهم.

شكراً لكم.